تقديم

مسعود ضاهر(*)

تواجه كتابة التاريخ العلمي الموحّد في لبنان إشكاليات منهجية ذات طابع علمي وتربوي بالدرجة الأولى. وهي تتطلب الإلمام الواسع بالقواعد التربوية، وتفهم نفسية التلميذ وإمكاناته الفكرية، والتدرج في النص التاريخي من السهل إلى الصعب فالأصعب، واحترام الحقائق التاريخية بالعودة إلى المصادر الموثوقة، وعدم إسقاط أو تجاهل الجوانب السلبية في تاريخ لبنان بل معالجتها بحذر شديد وبروح علمية عالية وبحس وطني لتعزيز العيش المشترك بين جميع اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم. وهي ترتبط وثيقاً بركيزتي تاريخ المجتمع اللبناني عبر تطوره المستمر، وهما:

أ. التوزّع الجغرافي لسكن الجماعات أو الطوائف في المقاطعات اللبنانية

ب. وتنوع الأدوار التي قام بها زعماء الطوائف اللبنانية في مختلف الحقب التاريخية

نصت مقدمة الدستور اللبناني الجديد لعام ١٩٩٢ على أن «لبنان وطنٌ سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور، والمعترف بها دولياً».

وفي مجال التربية والتعليم، نص الدستور على: «توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل. والتأكيد على حرية التعليم وفقا للقوانين والأنظمة العامة، وحماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة، وعلى الكتاب المدرسي، وإصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية، ورئيس الرابطة اللبنانية الصينية للصداقة والتعاون. البريد الالكتروني: daherm@inco.com.lb.

يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والاعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية. وإعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية». وحددت الدولة اللبنانية أهداف ومناهج تدريس مادة التاريخ في مراحل التعليم العام ما قبل الجامعي، على أن «تسهم مادة التاريخ إسهاما بارزاً في ثقافة التلميذ الوطنية والإنسانية، وفي تنمية معارفه العلمية، وفي تربيته تربية سليمة». ولما كان من الصعب تقديم مقولات نظرية تصلح لدراسة جميع الحقب التاريخية التي مرت بها المقاطعات اللبنانية، تم التوافق على عدد من الإشكاليات النظرية التي اعتمدت في كتب التاريخ المدرسي، وأبرزها:

أ. أن الكتابة عن تاريخ لبنان، سواء في الكتب العامة أو كتاب التاريخ المدرسي، هي كتابة طائفية، ومعظمها غير موضوعية ومشوهة إلى أبعد الحدود.

ب. أن رؤية كل طائفة لنفسها وللطوائف الأخرى غير عقلانية وغير موضوعية.

ج. أن كتب التاريخ المعتمدة في المدارس اللبنانية، الرسمية منها والخاصة، ليست واحدة. وقد اعتمد منهاج التدريس الموحد فقط العناوين العامة في حين تبرز خلافات حادة في جميع التفاصيل.

لماذا تحول كتاب التاريخ المدرسي الموحّد إلى أزمة صعبة الحل؟

أثارت القرارات الرسمية التي أوقفت كتاب التاريخ المدرسي الموحد فور صدوره تساؤلات منهجية حول أزمة كتاب التاريخ المدرسي في لبنان، وما إذا كانت علمية تهدف إلى تطوير كتاب التاريخ المدرسي الموحّد أم سياسية ترمي إلى منع صدوره بصورة مؤقتة أو نهائية. فهل أن الأزمة نجمت عن تأليف الكتاب وما ورد فيه من نقاط سجالية أدت إلى شن حملة شديدة ضده وانتهت بإيقافه؟ أم أن الأزمة نجمت عن تشكيل لجنة تأليف كتب التاريخ ولجنة الرقابة عليها ضمت باحثين غير مختصين في مجال التاريخ، ومعظمهم من اختصاصات أخرى كالفلسفة، والعلوم السياسية، والأدب؟ أم أن الأزمة تكمن في الموقف السياسي الملتبس لوزارة التربية الوطنية التي تتحدث علانية عن ضرورة توحيد كتاب التاريخ المدرسي لكنها تعمل على منع السير في هذا المنحى حتى النهاية؟ لا يمكن إصدار أي قرار بفرض كتاب مدرسي في لبنان لأنه يتعارض مع أحكام الدستور اللبناني الذي أقر صراحة بحرية التعليم في لبنان شرط ألا يسيء إلى أي من الجماعات اللبنانية. وعلى أي كتاب تاريخ مدرسي موحّد أن يراعي بدقة الحقائق

التاريخية بصورة علمية، ويقدمها للطلبة وفق أفضل الطرق التربوية الحديثة. ولعل أبرز سماته:

أ. توخي الدقة والموضوعية في البحث العلمي عن الحقائق التاريخية،
ب. تحديد الأهداف التربوية العامة لكتاب التاريخ المدرسي في لبنان.
ج. تنمية الروح الوطنية وحس الولاء للبنان.
د. نشر الوعي بأهمية القيم الدينية المسيحية والإسلامية في لبنان.

وذلك يتطلب معالجة عقلانية لدور كتاب التاريخ المدرسي الموحد في بناء الوحدة الوطنية.

فالتأريخ بصفته عملا معرفياً هو فعل اختيار ومسؤولية مشتركة بين وزارة التربية الوطنية بصفتها المعنية الأولى بقرار التوحيد، ولجان المؤرخين، ومدرسي مادة التاريخ.

للوصول إلى نص تاريخي علمي لا بد من تضافر جهود المؤرخين، والمؤلفين، والتربويين لتحديد طبيعة المعرفة التاريخية التي يمكن أن تؤسس لثقافة علمية عقلانية توحد بين مكونات المجتمع اللبناني ولا تزيد من تشرذمها.

لا بد من التمييز بين المنهاج الموحد والكتاب الموحد، ومن التنبه إلى مخاطر الدمج بينهما. إن توحيد الكتاب المدرسي تحت وطأة هاجس سياسي يشكل ظاهرة جديدة في تاريخ التعليم في لبنان. فهو ليس مبنيا على موجبات علمية وتربوية ووطنية فحسب بل سياسية وإيديولوجية أيضا. وما لم يحصن بالوفاق الوطني والإقناع، سترفضه مدارس كثيرة، ومن مواقع مختلفة، طائفية وسياسية وثقافية وتربوية وحتى تجارية.

ليس كتاب التاريخ سبباً للنزاعات الدموية في لبنان، لكن توحيده بصورة تعسفية سيصبح مصدرا إضافيا لمزيد من النزاعات بين اللبنانيين.

لقد ولدت فكرة توحيد كتاب التاريخ المدرسي في إطار توحيد المجتمع اللبناني الذي شرذمته الحرب الأهلية الطويلة. لكن تطبيق المنهاج الموحد، شكلاً ومضموناً، يتطلب إدارة تربوية مركزية وعصرية لا تستخدم القمع التعسفي في تطبيق قواعد التوحيد وآلياته. على أن تعطى للمركز التربوي للبحوث والإنماء صلاحيات واسعة في مجال تأليف، وطباعة، ومراقبة أي كتاب تاريخ مدرسي في لبنان.